



## رسالة موجهة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عن موضوع يوم الأغذية العالمي/تليفود لعام 2008: الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

في الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران، التقى ممثلو 181 بلداً في روما - من بينهم 43 من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 100 وزير - للمشاركة في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي. وقد شارك أكثر من 5000 شخص في هذا المؤتمر الذي وضع أزمة الغذاء في صلب جدول الأعمال العالمي للتنمية. وقد أعاد المؤتمر التأكيد على ضرورة زيادة إنتاج الأغذية وبالتالي على أهمية الاستثمار في الزراعة. إذ ينبغي تلبية الطلب المتزايد على الأغذية نتيجة النمو السكاني والتطور الاقتصادي في البلدان الناشئة ومنافسة قطاع الطاقة الحيوية، في وقت يتأثر فيه العرض بتغير المناخ وبانخفاض المخزونات.

وموضوع يوم الأغذية العالمي لهذا العام عن "الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية" إنما يشكل فرصة للترويج للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر الرفيع المستوى، من أجل المباشرة بتنفيذها في أسرع وقت ممكن.

وتغير المناخ يؤثر علينا جميعاً، إلا أن المناطق الأشد فقراً هي أولى ضحاياه. فوضعها قد يتفاقم في العقود المقبلة. والفئات الأشد تضرراً سيكونون ملايين الضعفاء الذين يعانون حالياً من سوء التغذية وهم: صغار المنتجين الزراعيين ومربو الماشية وصيادو الأسماك والعاملون في القطاع الحرجي. وسوف يؤثر تغير المناخ على توافر الأراضي والمياه وعلى التنوع البيولوجي أيضاً. وإنّ التغيرات التي تشهدها درجات الحرارة وكميات المتساقطات، بالإضافة إلى تسارع وتيرة حدوث ظواهر مناخية قصوى، كلها عوامل تهدد بحدوث عجز في الإنتاج الزراعي مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات سلبية على إمكانية الحصول على الأغذية.

وعليه، فإنّ تغير المناخ قد يؤدي إلى ازدياد حركات الهجرة نحو البلدان الأغنى، في حين أنّ ارتفاع مستويات البحار قد يدفع بالعديد من المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الساحلية المنخفضة وفي مناطق الدلتا إلى الانتقال للعيش في مناطق واقعة على ارتفاع أعلى.

ولا بدّ اليوم من إيلاء العناية الواجبة لهذه المخاطر. ومن الضروري إذاً أن يندرج تحليل الأمن الغذائي في سياق جديد كلياً.

والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والطاقة في السنوات الثلاث الأخيرة قد أدّى إلى ازدياد عدد ناقصي التغذية بمقدار 75 مليون نسمة في نهاية عام 2007. وهذه الأزمة تُعزى إلى تدني الاستثمارات الزراعية في البلدان الأشدّ فقراً خلال الثلاثين سنة الماضية. وقد انخفض نصيب الزراعة من المعونة الرسمية للتنمية من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3 في المائة سنة 2006. كما خفّضت المؤسسات المالية بصورة ملحوظة الأموال التي تخصصها للزراعة. ولا بدّ من عكس هذا الاتجاه على وجه السرعة من أجل العودة إلى المستوى المعهود. وعلاوة على ذلك، ينبغي إقامة أطر تحفز نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة في الزراعة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ومن شأن بناء شراكات عادلة بين البلدان التي تملك الأراضي والمياه واليد العاملة وتلك التي تملك الموارد المالية ومرافق الإدارة والأسواق، أن يشكل أساساً متيناً للزراعة المستدامة. إذ يتعيّن مضاعفة إنتاج الأغذية في العالم بحلول عام 2050 حينما سيرتفع عدد سكان العالم من 6 مليارات نسمة حالياً إلى 9 مليارات نسمة. عندها فقط سيكون بالإمكان حشد الموارد اللازمة لتجديد الزراعة والتي تبلغ بحسب تقديرات فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي بنحو 30 مليار دولار أمريكي في السنة.

وإني أدعوكم اليوم، إذ نحتفل بيوم الأغذية العالمي لسنة 2008، إلى الترويج للإعلان الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي من خلال حشد طاقات أصحاب الشأن كافة، من حكومات ومؤسسات دولية ومنظمات مهنية زراعية ومجتمع مدني وقطاع خاص، لتنفيذ هذا الإعلان على أرض الواقع. فلقد أن الأوان للعمل. ومستقبل كوكبنا يعتمد، اليوم أكثر من أي يوم مضى، على مدى قدرتنا على دعم التنمية الزراعية في البلدان الأشدّ فقراً.